

المادة ٢

ليس في هذا التعريف عامة ، ولا في المادة ٣ خاصة ، ما يمكن ان يمس على اى نحو بما هو مستقى من الميثاق من حق في تقرير المصير والحرية والاستقلال للشعوب المحرومة من هذا الحق بالقوة والمشاركة فيها في اعلان مبادئ^٩ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الام المتحدة ، ولا سيما الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية أو عنصرية أو أشكال اخرى من السيطرة الاجنبية ، أو بحق هذه الشعوب في الكفاح من أجل ذلك الهدف وفي التماس الدعم وتلقيه ، وفقا لمبادئ الميثاق وطبقا للإعلان السابق الذكر .

المادة ٨

الاحكام الواردة أعلاه متابطة في تفسيرها وتطبيقاتها ، ويجب أن يفهم كل منها في سياق الاحكام الأخرى .

(٩) ٣٣١٥ (د - ٢٩) - تقرير لجنة القانون الدولي

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها السادسة والعشرين (١٠) ، وان تؤكد على ضرورة الانماء التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، وذلك لجعله وسيلة أفعال لتنفيذ المقاصد والمبادئ الواردة في المادتين ١ و ٢ من ميثاق الاسم المتحدة وهي اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول (١١) ، واعطاً مزيد من الأهمية لدوره في العلاقات بين الدول ،

وان تلاحظ مع التقدير ان لجنة القانون الدولي ، في دورتها السادسة والعشرين ، قد أتمت ، في ضوء الملاحظات التي تلقتها من الدول الاعضاء ، القراءة الثانية لمشاريع——المواد بشأن خلافة الدول فيما يتعلق بالمعاهدات ، وفقا لما أوصت به الجمعية العامة في قرارها ٣٠٢١ (د - ٢٨) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٣ ، وان تحيط علمًا بمشاريع المواد التي اعدتها لجنة القانون الدولي في الدورة نفسها

(٩) انظر أيضا ص ٣٦٠ ، البند ٨٢ .

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٠ (A/9610/Rev.1) .

(١١) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، المرفق .

بشأن مسؤولية الدولة وبشأن المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية أو فيما بين المنظمات الدولية ،

وإذ ترحب بكون لجنة القانون الدولي قد شرعت في اعمالها المتعلقة بقانون استخدام الطرق المائية الدولية في أغراض غير الملاحية وذلك باعتمادها التدابير الاولية الازمة ،

وإذ تتضمن في اعتبارها ان الانجازات البارزة التي حققتها لجنة القانون الدولي في دورتها السادسة والعشرين في ميدان الانماء التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وفقا لا هدف الفقرة الفرعية (أ) من المادة ١٣ من الميثاق تسهم في تعزيز العلاقات الودية بين الأمم ،

أولاً

١ - تحياته علما بتقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها السادسة والعشرين ؛

٢ - وتعرب عن تقديرها للجنة القانون الدولي للعمل الذي أنجزته في تلك الدورة ؛

٣ - وتقر برنامج العمل الذي وضعته لجنة القانون الدولي لعام ١٩٧٥ ؛

٤ - وتوصى لجنة القانون الدولي بما يلي :

(أ) أن تواصل في دورتها السابعة والعشرين ، على سبيل الاولوية العالية ، اعمالها في موضوع مسؤولية الدولة آخذة بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ١٢٦٥ (٥ - ١٢) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ ، وقرارها ١٩٠٢ (٥ - ١٨) المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣ ، وقرارها ٢٤٠٠ (٥ - ٢٢) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٨ ، وقرارها ٢٩٢٦ (٥ - ٢٢) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٢ ، وقرارها ٣٠٢١ (٥ - ٢٨) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٣ ، وذلك بغية القيام ، في أقرب وقت ممكن ، باعداد مجموعة أولى من مشاريع المواد في موضوع مسؤولية الدولة عن الاعمال غير المشروعة دوليا ، وان تبدأ النظر ، في أقرب وقت مناسب ، في موضوع المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن اعمال غير محظورة في القانون الدولي ، بوصفه موضوعا مستقلا ؛

(ب) ان تمضي ، على سبيل الاولوية ، في اعداد مشروع مواد بشأن خلافة الدول فيما يتعلق بأمور غير المعاهدات ؛

(ج) ان تمضي في اعداد مشروع مواد بشأن شرط الدولة الاكثر رعاية ؛

(د) ان تمضي في اعداد مشروع مواد بشأن المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية او فيما بين المنظمات الدولية ؛

(هـ) ان تواصل دراستها لقانون استخدام الطرق المائية الدولية في الاغراض غير الملحوظة ، آخذة بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٦٦٩ (د - ٢٥) المؤرخ في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٢٠ ، وقرارها ٣٠٢١ (د - ٢٨) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٣ ، والقرارات الاخرى المتعلقة بأعمال لجنة القانون الدولي في هذا الموضوع ، والملحوظات الواردة من الدول الاعضاء على المسائل المشار إليها في مرفق الفصل الخامس من تقرير اللجنة :

٥ - وتقرير ، في ضوء أهمية برنامج العمل الحالي ، تخصيص فترة اثني عشر أسبوعا للدورات السنوية للجنة القانون الدولي ، على ان تعيّد الجمعية العامة النظر في الامر كلما لزم ذلك :

٦ - وتعترف بفعالية طرق وأحوال العمل التي قامت في ظلها لجنة القانون الدولي بأداء مهامها ، وتعرب عن ثقتها بأن اللجنة ستواصل اعتماد طرق العمل الحسنة الملائمة لأداء المهام الموكولة إليها :

٧ - وتعرب عن تقديرها للأمين العام على إنجاز التقرير التكميلي عن المشاكل القانونية المتعلقة باستخدام الطرق المائية الدولية في الاغراض غير الملحوظة (١٢)، وهو التقرير الذي طلبه الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦٩ (د - ٢٥) :

٨ - وتعرب عن رغبتها في أن تقرن الدورات المقبلة للجنة القانون الدولي بتنظيم حلقات دراسية أخرى يواصل فيها تأمين اشتراك عدد متزايد من القانونيين من البلدان النامية :

٩ - وترجو من الأمين العام موافاة لجنة القانون الدولي بمحاضر المناقشات التي دارت بشأن تقرير اللجنة في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة :

ثانياً

١ - تعرب عن تقديرها للجنة القانون الدولي لعطتها القيم في موضوع خلافة الدول فيما يتعلق بالمعاهدات وللمقررين الخاصين عن هذا الموضوع على مساهمتها في هذا العمل :

٢ - وتدعوا الدول الاعضاء إلى ان تقدم ، في موعد لا يتجاوز ١ آب / أغسطس ١٩٢٥ ، تعليقاتها وملحوظاتها الخطية على مشاريع المواد بشأن خلافة الدول فيما يتعلق بالمعاهدات الواردة في تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها السادسة والعشرين (١٠)، بما في ذلك التعليقات والملحوظات على الاقتراحات المشار إليها في الفقرة ٢٥ من ذلك التقرير ،

والتي حال ضيق الوقت دون مناقشة اللجنة لها ، وعلى الاجراء الذي يتبع في اتمام العمل في مشاريع المواد والشكل الذي يتخذ ذلك العمل ؟

- ٣ - وترجو من الامين العام ان يعمم ، قبل انعقاد الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، التعليقات والملاحظات المقدمة عملا بالفقرة ٢ أعلاه ؛
- ٤ - وتقرر ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثلاثين بندا عذاؤه "خلافة الدول فيما يتعلق بالمعاهدات" .

الجلسة العامة ٢٣١٩

٤ كانون الاول / دسمبر ١٩٧٤

٣٣١٦ (٥ - ٢٩) - تقرير لجنة الأمم المتحدة
للقانون التجاري الدولي

ان الجمعية العامة

وقد نظرت في تقرير لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي عن أعمال دورتها السابعة (١٣) ،

واز تشير الى قرارها ٢٢٠٥ (٥ - ٢١) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / دسمبر ١٩٦٦ ، الذي أنشأته به لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي وعيّنت به هدفها واختصاصاتها ،

واز تشير كذلك الى قراراتها ٢٤٢١ (٥ - ٢٣) المؤرخ في ١٨ كانون الاول / دسمبر ١٩٦٨ ، و ٢٥٠٢ (٥ - ٢٤) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩ ، و ٢٦٣٥ (٥ - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ ، و ٢٧٦٦ (٥ - ٢٦) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ ، و ٢٩٢٨ (٥ - ٢٧) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، و ٣١٠٨ (٥ - ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / دسمبر ١٩٧٣ ، وهي القرارات المتعلقة بتقارير لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي عن أعمال دوراتها من الاولى الى السادسة ،

واز تؤكد من جديد اقتناعها بأن من شأن التنسيق والتوحيد التدريجي لقانون التجارة الدولي أن يساهم ، عن طريق تخفيف أو إزالة العقبات القانونية التي تعترض سير التجارة الدولية ولا سيما العقبات التي تؤثر في البلدان النامية ، مساهمة هامة في تحقيق

(١٣) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٢ (A/9617).